الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

السعودية تزيد قرضا لـ 16 مليار دولار

وكالات ـ أعلن مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية، أمس عن تسلمه موافقة مجموعة المؤسسات المالية المشاركة في القرض المجمع على الشروط المطروحة من قبل المكتب بتعديل وإعادة تسعير ومد فترة القرض الدولي المجمع الممنوح للسعودية والذي تم ترتيبه العام 2016 والبالغ 10 مليارات دولار. وقد تم رفع حجم التمويل بقيمة ستة مليارات دولار أميركي، ليصبح 16 مليار دولار أميركي وارجع المكتب ذلك للإقبال الكبير والاستثنائي الذي شهدته عملية إعادة التمويل من قبل المؤسسات المالية الكبرى.

مشترياتهم على الأسهم الكويتية بلغت 30 مليون دولار خلال فبراير

انسحاب كويتي .. والأجانب يواصلون الشراء بالبورصة

- 21,5 مليون دولار صافي بيع الكويتيين للشهر الثاني على التوالي
- تعاملات الأفراد الكويتيين هبطت 78٪ بالمقارنة مع 2017
- 43 مليون دولار صافي مشتريات الأجانب منذ بداية 2018

أحمد عوض

واصل الأجانب ضخ استثمارات في البورصة للشهر الثاني على التوالي، حيث ضخ المستثمرون الاجانب في الأسهم الكويتية 9 ملايين دينار قرابة 30 مليون دولار خلال شهر فبراير الماضي.

ومنذ بداية 2018 سجل المستثمرون الأجانب صافي شراء بلغ 13 مليون دينار تعادل 43 مليون دولار. ويأتي تحقيق الاجانب لصافي شراء خلال تعاملات فبراير الماضي بدعم من مشتريات المؤسسات والشركات الأجنبية بـ 11,6 ملايين دينار مقابل مبيعات لصناديق استثمارية اجنبية بقيمة 2,8 ملايين دينار واداء ضعيف للأفراد الاجانب خلال الفترة نفسها.

ومنذ بداية العام سجلت المؤسسات الأجنبية عمليات شراء على الأسهم الكويتية بقيمة 44,7 مليون دينار مقابل بيع بقيمة 25,7 مليون دينار مسجلين صافي شراء بقيمة 18,9 مليون دينار.

واتجهت الصناديق الأجنبية الى البيع منذ بداية 2018 مسجلين صافي بيعي بقيمة 6,25 ملايين دينار.

وتعد صافي مشتريات الأجانب منذ بداية 2018 منخفضة بنسبة 66٪ بالمقارنة مع مستوياتها في الفترة نفسها من العام 2017، حيث بلغت مشترياتهم على الأسهم الكويتية 21,6 مليون دينار.

وتأتي توجهات الأجانب الشرائية على الأسهم الكويتية بالتزامن مع ترقية البورصة الكويتية الى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة وتوقعت وحدة الأبحاث هيرميس ان يكون وزن الكويت في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة بنسبة 0,5٪ وهو ما يرجح معه تدفقات الى البورصة الكويتية بنحو 800 مليون دولار.

وخلال العام الماضي ضخ الاجانب 60 مليون دينار (ما يقارب 200 مليون دولار) استثمارات في الأسهم الكويتية، حيث باع الأفراد الأجانب واتجهت المؤسسات والصناديق إلى الشراء بقيمة 63 مليون دينار فيما سجل الأفراد الأجانب صافي بيع بقيمة 3,4 ملايين دينار.

الكويتيون

اتجه الكويتيون لبيع أسهمهم في البورصة الكويتية للشهر الثاني على التوالي حيث بلغت محصلة تعاملات شهر فبراير صافي بيعي بقيمة 4,4 ملايين دينار بضغط من مبيعات الصناديق التي بلغت قيمتها 5,6 ملايين دينار وكذلك مبيعات المؤسسات البالغة 5,2 ملايين دينار مقابل مشتريات للأفراد بـ 4,16 ملايين دينار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال فبراير الماضي وصول مشتريات الافراد الكويتيين الى 90 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 85 مليون دينار لتنخفض بشكل كبير بلغ 38٪ بالمقارنة مع شهر يناير الماضي.

وبلغت مشتريات صناديق الاستثمار الكويتية من الاسهم الكويتية خلال فبراير الماضي 16 مليون دينار فيما بلغت المبيعات 21,6 مليون دينار وعلى صعيد محافظ العملاء فحققت مشتريات بقيمة 43 مليون دينار ومبيعات قاربت الـ 41 مليون دينار. ومنذ بداية العام هوت تعاملات الكويتيين من جميع فئات المتعاملين مسجلين صافي بيع بقيمة 6,5 ملايين دينار.

سجل الافراد مشتريات على الأسهم منذ بداية العام بقيمة 236 مليون دينار مقارنة مع 1,1 مليار دينار في الفترة نفسها من العام 2017 لتهوي بذلك تعاملاتهم بنسبة 78,5٪. وخلال يناير وفبراير الماضيين سجلت الصناديق الاستثمارية عمليات شراء بقيمة 44 مليون دينار مقابل 108 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام 2017 بتراجع 60٪. وخلال 2018 سجلت المؤسسات مشتريات بقيمة 61 مليون دينار مقابل 258 مليون دينار في الفترة نفسها من العام 2017 بتراجع كبير نسبته 76٪.

الخليجيون

رافق الخليجيون مبيعات الكويتيين ليقابلا معا مشتريات الأجانب حيث حققت الاستثمارات الخليجية بالبورصة الكويتية صافي بيع خلال فبراير وصلت قيمته الى 4,5 ملايين دينار.

ويأتي صافي الاستثمار البيعي للخليجيين بضغط من مبيعات المؤسسات والشركات بصافي استثمار بيعي بـ 3,9 ملايين دينار وسجلت صناديق الاستثمار بيع بقيمة 606 آلاف دينار ومحافظ العملاء بيع بقيمة 1,46 مليون دينار.

مكاسب جماعية

سجلت البورصة الكويتية ارتفاعات خلال شهر فبراير الماضي حيث سجل المؤشر السعري مكاسب بلغت نسبتها 1,27٪، فيما سجل الوزني ارتفاعا بنحو نقطتين وبنسبة 0,5٪، وارتفاعا بنسبة 1,8٪ لمؤشر كويت 15.

ورغم ارتفاع مؤشرات السوق، إلا أن السيولة شهدت تراجعا لافتا بنسبة 36٪ مع نهاية تعاملات الشهر، إذ سجلت 207 ملايين دينار بمتوسط يومي 11,5 مليون دينار مقارنة مع 323 مليون دينار بمتوسط يومي 14,6 مليون دينار في يناير الماضي، مع استمرار تركز أغلب السيولة حول الأسهم القيادية وخاصة البنكية.

وبلغت القيمة الرأسمالية للبورصة بنهاية فبراير الماضي 28,036 مليار دينار مقارنة مع 28,032 مليار دينار الشهر الذي سبقه، وبذلك بلغت المكاسب المحققة منذ بداية العام بنسبة 3٪.

«الدولار» «وداوجونز» و«الصخري» محددات رئيسية

أميركا تحدد اتجاهات النفط والباقي «متفرجون»

وكالات: تواصل اسعار النفط معاناتها حيث تراجعت أمس الجمعة لتكمل خسائرها لليوم الرابع على التوالي لتزيد خسائرها الأسبوعية بعد اتجاه خام برنت لتسجيل هبوط أسبوعي كبير يصل الى 5,2٪ وينهي تعاملات الاسبوع دون مستوى 64 دولارا. وتتفاوت تفسيرات تراجع اسعار النفط القوي خلال الاسبوع الماضي بين الاعلان عن زيادة الانتاج الاميركي وارتفاع المخزون من النفط الى قوة الدولار الاميركي امام باقي العملات، ما اثر على الاسعار فيما يذهب البعض الى ان تراجع مؤشرات البورصة الاميركية يعطي مؤشرا على توقع ركود اقتصادي محتمل ما يؤثر على الاسعار وأخيرا قرارات ترامب بوضع رسوم حمائية على استيراد الصلب والألمنيوم من بكين وغيرها ما ينذر بحرب اقتصادية.

على الرغم من جهود منتجي النفط على مدار العامين الماضيين للحفاظ على اسعار النفط من الانهيار والتعاون الذي ظهر جليا بين كل من منتجي «أوبيك» وبعض المنتجين المستقلين وفي مقدمتهم روسيا بعد الانهيار الذي شهدته اسواق النفط وانخفاض الاسعار الى مستويات 20 – 30 دولارا للبرميل في منتصف 2014. الا ان الاقتصاد الأميركي يبقى المؤثر الرئيسي على الاسعار في الاسواق العالمية من خلال 4 عوامل رئيسية ومؤثر.

نشرت «وول ستريت جورنال» تقريرا عن تحول أميركا لمنتج رئيسي للنفط، وقريبا كمصدر صافي للطاقة، فرغم أن ارتفاع تكلفة الخام تثقل كاهل المستهلك النهائي، لكن زيادة الاستثمار والإنتاج وفرص العمل تعوض هذا العبء. وهو ما يصب في مصلحة الاقتصاد الأميركي في النهاية. ولم تكن الزيادة التي شهدها إنتاج النفط الأميركي، بفضل طفرة الأعمال الصخرية، بسيطة على الإطلاق، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع الإمدادات اليومية التي بلغت بالفعل أعلى مستوى منذ عام 1972، إلى 10,6 ملايين برميل.

وتقيم منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبيك» عشاء في هيوستن مع شركات النفط الصخري الأميركية هذا الأسبوع، في ظل توسيع المنظمة جهودها لتقليل وفرة المعروض النفطي العالمي. في اشارة الى ضرورة التنسيق مع منتجي النفط الصخري وعدم اتخاذ قرارات فردية.

توجد علاقة عكسية بين قوة الدولار وأسعار النفط فكلما ارتفعت العملة الأقوى في العالم انخفضت اسعار النفط والعكس. وشهد الدولار الأميركي ارتفاعا الخميس الماضي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات الخميس، بعد بيانات اقتصادية وقبيل شهادة رئيس الفيدرالي. وكانت العملة الأميركية قد سجلت أكبر مكاسب شهرية في عام خلال فبراير الماضي، مدعومة بتوقعات تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

البورصة هي مرآة الاقتصاد وتعكس التوقعات السلبية والمؤشرات الاقتصادية وانخفاض البورصة يشير الى امكانية دخول الاقتصاد في تراجع بمعدلات النمو وهو ما يؤثر سلبا على اسعار النفط فالعلاقة هنا طردية وليست عكسية فكلما ارتفعت البورصة زادت اسعار النفط والعكس.

وهبط مؤشر «داو جونز» بنسبة 1,7٪ أو ما يعادل 420 نقطة ليسجل 24609 نقطة. في آخر جلسات قبل كتابة التقرير. كما تراجع مؤشر «ستاندرد آند بورز» بأكثر من 1,3٪ ليبلغ 2677,7 نقطة، وانخفض مؤشر «ناسداك» بنحو 1,3٪ ليهبط إلى 7180,6 نقطة.

تؤثر السياسات الأميركية على الاقتصاد العالمي بشكل واضح لحجم الاقتصاد الاميركي وتشابكه مع كل الاقتصادات الكبرى مثل الصين والاتحاد الاوروبي. وتأتي تصريحات ترامب الاخيرة بإمكانية فرض رسوم اضافية على واردات اميركا من الصلب والألمنيوم من اسواق مثل الصين وبعض الدول الاخرى لتؤثر سلبا على اسعار النفط.

هيئة الأسواق ترفض إعادة هيكلة «الاستثمار الخليجي»

أعلنت هيئة أسواق المال في بيان صحافي عن صدور قرارات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2018/2/28 بشأن شركة بيت الاستثمار الخليجي، والتي نصت على ما يلي:

1ـ رفض خطة إعادة الهيكلة المقدمة من قبل شركة بيت الاستثمار الخليجي بتاريخ 2018/1/10.

2ـ تطبيق أحكام المادة 3ـ3ـ3 من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إخطار الشركة بهذا القرار.

3ـ إلغاء ترخيص أنشطة الأوراق المالية للشركة وشطبها من سجلات الهيئة وذلك لمخالفة الشركة أحكام المواد 66 و67 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، على أن تقوم الشركة بتصويب الوضع القانوني لمحافظ عملائها وتظل يدها حارسة وأمينة على أموال العملاء ولحين تسليمها لهم أو لمن له صلة في مسكها أو إدارتها أو حفظها.

4ـ السماح للشركة بممارسة جميع تعاملاتها الأخرى مع مراعاة الالتزام بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

5ـ إعادة سهم الشركة للتداول في البورصة ما لم يكن موقوفا لأي سبب آخر.

6ـ حظر التعامل على أسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء جهازها التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين، طالما كانت يد الشركة حارسة وأمينة على أموال العملاء ولحين تسليمها لهم أو لمن له صفة في مسكها أو إدارتها أو حفظها.

ترامب يدق طبول الحرب.. «التجارية»

وكالات: تسيطر الصدمة على كل المتابعين من التهديدات التي اطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخميس الماضي بفرض رسوم اضافية على واردات الصلب والالمنيوم. وحسب تحليل نشرته «بلومبيرغ»، يوجد اجماع بين الاقتصاديين ووزراء الحكومة الأميركية على وصف القرار بالكارثي. ويتخوف الجميع من حرب تجارية وردات فعل انتقامية من الشركاء التجاريين خاصة الصين والاتحاد الاوروبي وتأثير على خلق الوظائف الأميركية خاصة مع تراجع مؤشرات التعافي الاقتصادي. وينظر ترامب على نطاق واسع في فرض رسوم بنحو 24٪ على واردات الصلب و10٪ على واردات الألومنيوم إلى الولايات المتحدة، بهدف حماية المنتج الوطني والضغط على الصين لإصلاح ممارستها التجارية.

وفي رد فعل سريع، حذر الاتحاد الأوروبي على لسان المفوض التجاري سيسيليا مالمستروم من انتقام محتمل في حالة تطبيق ترامب تلك التعريفات الجمركية الضخمة، وقال «ان أي خطوة ستستهدف أوروبا ستكون غير عادلة بشكل كبير».

وبحسب تقرير «بلومبيرغ»، اجمع الخبراء على ان تلك الفكرة تعتبر مضللة بشكل واسع لدرجة أنها حصدت توافق آراء نادرا ضدها في واشنطن، حيث يعارضها معظم وزراء ترامب كما يفعل تقريبا كل الاقتصاديين. ووصف خبراء الزراعة الفكرة بأنها «كارثية»، بينما حذر تقرير فريق الرئيس الاقتصادي من أن هذه الحواجز قد تؤدي إلى تشويه حرية تخصيص رأس المال. ومن المؤكد أن صناع الصلب، على أقل تقدير، سيكونون سعداء بهذه الحماية المضافة، لكن ليس بهذه السرعة، حيث يشعر العديد من المنتجين بالقلق إزاء التضخم ونقص المدخلات ومشاكل سلاسل التوريد التي قد يتسبب فيها هذا القرار. في الوقت نفسه، فإن الصين لن تتأثر كثيرا بمثل هذه الإجراءات، كونها تخضع بالفعل إلى أكثر من 12 مكافحة إغراق ورسوم تعويضية على منتجات الصلب الأساسية، وبالتالي يوفر أقل من 3٪ من إجمالي واردات الصلب الأميركية. وفيما يتعلق بالتأثير العملي الوحيد للتعريفات الجديدة واسعة النطاق، فيتمثل في توجيه الانتقام إلى المصدرين الأمريكيين.

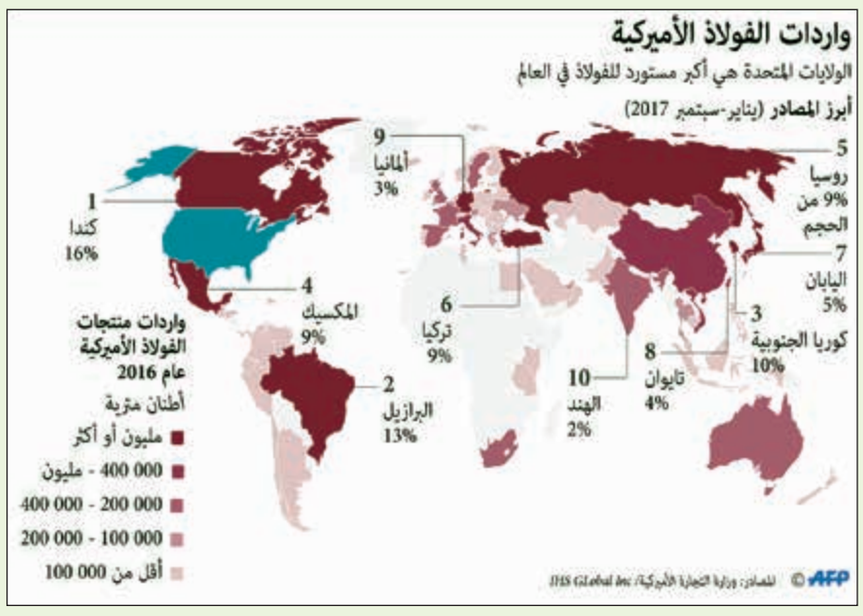

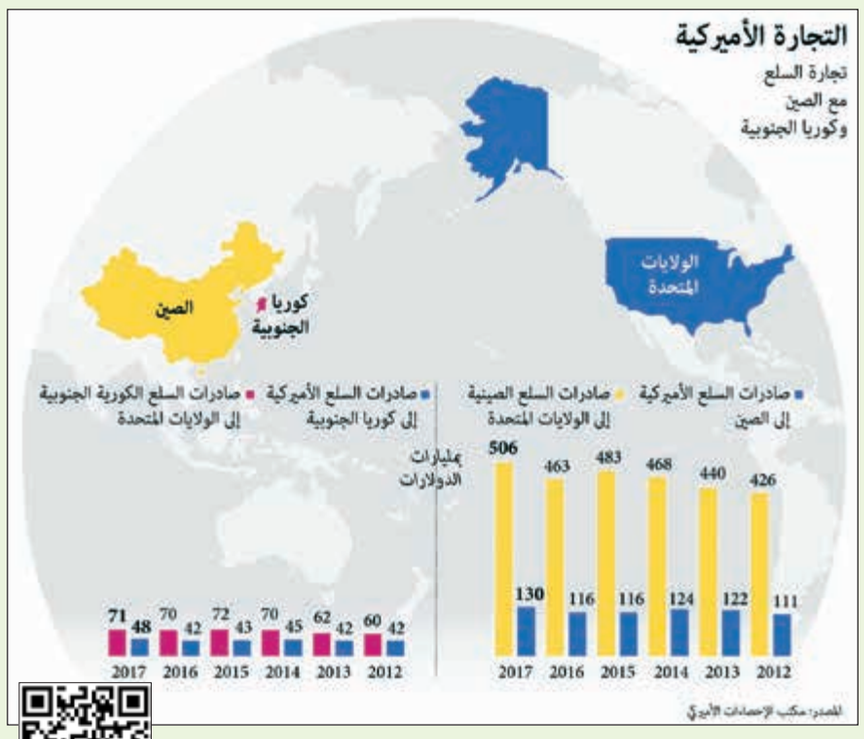

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو